## *الملحق الثالث - باء:* منهجيات تقييم الأداء مقابل النواتج والحصائل والأولويات الشاملة

1- يصف هذا الملحق المنهجيات التي يستخدمها **البرنامج** لتقييم نتائجه من حيث النواتج والحصائل والمؤشرات الشاملة للعمليات النشطة والمرصودة خلال سنة الإبلاغ. وتُعبّر النتائج عن أحدث البيانات المتاحة لعام 2025 في فترة الإبلاغ وتقتصر على المؤشرات[1] المدرجة في الجزء الرئيسي من إطار الأداء والمساءلة في **البرنامج**، وهو إطار النتائج المؤسسية المنقح للفترة 2022-2025.[2]

2- وكما هو موضح في إطار النتائج المؤسسية، فإن النواتج "تعكس مجال الرقابة والمساءلة في **البرنامج**". ويمكن أن تشمل بالإضافة إلى عدد المستفيدين الذين يتلقون المساعدة والتحويلات الموزّعة، مثلا عدد نُظم التجميع الخاصة بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة التي يتم دعمها. وتكمّل النتائج صورة ما يحرزه **البرنامج** من تقدم في سبيل تحقيق كل حصيلة من حصائله الاستراتيجية الخمس، وتُعبّر، بالاقتران مع نتائج التزاماته الشاملة التي تشمل أبعادا برامجية وإدارية، عن مساهمات **البرنامج** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على هدفي التنمية المستدامة 2 و17. ويمكن أن تقيس الحصائل، على سبيل المثال، حالة الأمن الغذائي والتغذية للمستفيدين، بينما تشمل الالتزامات الشاملة، على سبيل المثال، النسبة المئوية للمستفيدين الذين يُبلغون عن عدم مواجهة عوائق تحول دون حصولهم على المساعدات الغذائية والتغذوية.

3- ويمكن للمكاتب القطرية في بعض الأحيان، لدواع تشغيلية مختلفة، أن تقيس نتائج مؤشرات النواتج والحصائل وتبلغ عنها ضمن إطار الحصائل الاستراتيجية أو النواتج القياسية غير المتوائمة مع تلك المحددة في إطار النتائج المؤسسية. ويُقدم الملحق الثالث- جيم، الذي يهدف إلى تقديم لمحة عامة تُمثل نواتج **البرنامج** وحصائله ونتائجه الشاملة، جميع النتائج المتوائمة مع إطار النتائج المؤسسية والنتائج الأخرى غير المتوائمة ولكن تُمثل ما لا يقل عن 10 في المائة من القيمة الكلية الفعلية للمؤشر، في حالة مؤشرات النواتج، أو ما لا يقل عن 10 في المائة من عدد البلدان التي تقوم بالإبلاغ عن المؤشر، في حالة مؤشرات الحصائل.

### تقييم أداء البرنامج مقابل مؤشرات النواتج

4- يقيس **البرنامج** النتائج البرامجية المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي يقدمها من خلال أنشطته باستخدام مؤشرات النواتج لقياس التقدم المحرز في تحقيق كل ناتج من نواتجه القياسية المؤسسية البالغ عددها 12 ناتجا.

5- وتُستمد البيانات المتعلقة بالأرقام المقررة لمؤشرات النواتج من آخر الوثائق التخطيطية المعتمدة، بينما تُستمد البيانات المتعلقة بالأرقام الفعلية من تقارير التوزيع والإنجاز ومصادر الرصد. وتُجمّع القيَم المقررة والفعلية بعد ذلك (مع الأخذ في الاعتبار التداخلات على سبيل المثال، عندما تغطي خطتان استراتيجيتان قطريتان لبلد ما سنةَ الإبلاغ) للإبلاغ عن قيمة المؤشر بالنسبة لذلك الناتج القياسي أو تلك الحصيلة الاستراتيجية.

6- ومن أجل تقييم الأداء لمؤشر النواتج في إطار استراتيجية الحصائل ذات الصلة أو النواتج القياسية، يقارن تقرير الأداء السنوي القيمة المقررة للمؤشر بالقيمة الفعلية، بحسب الصيغ أدناه.

7- وعندما تعبّر الزيادة في قيمة المؤشر عن تحسن، تُستخدم الصيغة التالية لمقارنة القيمة الفعلية بالقيمة المقررة للتوصل إلى نسبة مئوية للأداء:

$$\text{الأداء} = \frac{\text{الفعلية}}{\text{المقررة}}$$

[1] يمكن الاطلاع على منهجيات كل مؤشر بشكل عام في خلاصة مؤشرات **البرنامج**. ولا تزال التقارير القطرية السنوية متاحة، وتقدم نتائج جميع المؤشرات الأخرى، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بكل بلد.

[2] يُعد إطار النتائج المؤسسية المنقح للفترة 2022-2025 الأداة التشغيلية لتوجيه تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وهو يحدد ما الذي سينجزه **البرنامج** من حيث الحصائل والنواتج البرامجية، وكيف ستتحقق تلك النتائج من حيث نتائج الإدارة، استنادا إلى عوامل التمكين التنظيمية.

8- وعندما يعبّر الانخفاض في قيمة المؤشر عن تحسن، تُستخدم الصيغة التالية:

$$\text{الأداء} = 1 - \frac{\text{الفعلية} - \text{المقررة}}{\text{المقررة}}$$

9- وفي كلتا الحالتين، عندما يكون الأداء أكبر من أو يساوي 1، يكون المؤشر قد حقق أو تجاوز القيمة المقررة أو المستهدفة.

## تقييم أداء البرنامج مقابل مؤشرات الحصائل

10- يستخدم **البرنامج** مؤشرات الحصائل لكل حصيلة من حصائله الاستراتيجية الخمس لتحديد الأداء البرامجي من حيث الدفع قدما بالتغييرات الواسعة النطاق في النظم وعلى المستوى المؤسسي و/أو إحداث تغيير في السلوك والممارسات والمعتقدات.

11- وتقاس مؤشرات الحصائل لكل مجموعة مستهدفة ولكل موقع ولكل طريقة من الطرائق المتبعة في كل برنامج. ويُعد قياس مؤشرات الحصائل "كاملا" عند الإبلاغ عن خط أساس وقيمة مستهدفة سنوية وقيمة متابعة لذلك المؤشر. وإذا كانت إحدى تلك القيم مفقودة، يُستبعد من التحليل قياس مؤشر الحصائل. وفي حين يساعد ذلك **البرنامج** على تجنب استخلاص استنتاجات من بيانات ناقصة، فإنه يعني أن قيم الأداء قد لا تُعبّر عن أداء جميع عمليات **البرنامج** أو الحصائل لجميع المستفيدين الذين يساعدهم **البرنامج**، وقد تُعبر بدلا من ذلك عن الأداء في مجموعة فرعية فقط من العمليات و/أو في مجموعة فرعية من المستفيدين. ويرجع ذلك في جانب منه إلى ثغرات في بيانات الرصد، إذ لا يمكن **للبرنامج** أن يُبلغ إلا عن جوانب عملياته التي تُجمع بشأنها بيانات رصد كافية. ويجب أن تُقرأ تصنيفات الأداء بالاقتران مع الشروح السردية المصاحبة لها التي توفّر لمحة عامة أكثر شمولا عن الأداء.

12- وعندما يشمل المؤشر أكثر من فئة من فئات المؤشرات الفرعية، تُستبعد فئة أو أكثر لتجنب ازدواجية الحساب في قياس الأداء. وعلى سبيل المثال، تشمل درجة الاستهلاك الغذائي ثلاث فئات من المؤشرات الفرعية - مقبول، وحدّي، وضعيف - ولكن لا يتم الإبقاء إلا على فئتي "مقبول" و"ضعيف" ويُبلغ عن كل واحدة على حدة.

13- ويُقيّم أداء الحصائل بمقارنة قيمة المتابعة السنوية لمؤشر من مؤشرات الحصائل بالمستوى السنوي المستهدف وخط الأساس الخاص به. ويكون قياس المؤشر قد تحسّن أو بقي مستقرا إذا كانت قيمة المتابعة تساوي قيمة خط الأساس أو تزيد عليها بالنسبة للقياسات التي من المفترض حدوث زيادة فيها، أو عندما تساوي قيمة خط الأساس أو تكون دونها بالنسبة للقياسات التي من المفترض حدوث انخفاض فيها. ولتحديد ما إذا كان القياس قد حقق القيمة المستهدفة أو تجاوزها، تُقارن قيمة المتابعة السنوية بالقيمة المستهدفة السنوية. ويكون القياس قد حقق القيمة المستهدفة أو تجاوزها إذا كانت قيمة المتابعة تساوي القيمة المستهدفة السنوية أو تزيد عليها بالنسبة للقياسات التي من المفترض حدوث زيادة فيها، أو عندما تساوي القيمة المستهدفة السنوية أو تقل عنها بالنسبة للقياسات التي من المفترض حدوث انخفاض فيها.

## تقييم أداء البرنامج مقابل المؤشرات الشاملة

14- يستخدم **البرنامج** مؤشرات محددة لقياس أدائه في الدفع قدما بأولوياته الأربع الشاملة[3]، وهي مصممة لمساعدة المنظمة على تحقيق أقصى قدر من الجودة والفعالية والاستدامة في برامجها. وتقيس المؤشرات الشاملة مدى تعميم **البرنامج** أهداف سياساته وتحقيقها في كل مجال من المجالات الأربعة ذات الأولوية الشاملة في جميع أنشطته.

15- ويمكن قياس المؤشرات الشاملة على عدة مستويات، بما في ذلك المستويات العالمية، وعلى مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية، وعلى مستوى الأنشطة، وعلى مستوى الأنشطة الفرعية. وبالنسبة للكثير من المؤشرات الشاملة، لا تمثل القيمة المستهدفة العالمية تجميعا للقيم المستهدفة في القياسات الفردية، ولكنها تُحدد على المستوى العالمي أو على المستوى المؤسسي، كما هي الحالة بالنسبة للقيمة المستهدفة 100 في المائة للمستفيدين الذين لم يبلغوا عن أي شواغل تتعلق بالسلامة.

16- وتُستخدم الصيغ المتبعة في تقييم أداء النواتج (انظر الفقرتين 7، و8) أيضا لمقارنة القيمة الفعلية لكل مؤشر شامل بقيمته المستهدفة (بدلا عن قيمته المقررة).

[3] تحدّد الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 أربع أولويات شاملة: الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والاستدامة البيئية؛ وإدماج التغذية.

17- وللأسباب المبيّنة في الفقرتين السابقتين، يمكن اعتبار قياس المؤشرات الشاملة مكتملا ولا يُدرج في التحليل ما لم يتم الإبلاغ عن قيمة متابعة[4]. غير أن القيمة المستهدفة لا تكون مطلوبة في كثير من الأحيان، على سبيل المثال عندما تكون للمؤشر قيمة مستهدفة محددة عالميا؛ ولا يتم مطلقا استخدام قيمة خط الأساس على المستوى العالمي (من خلال الاحتفاظ بها على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية).

[4] بالنسبة لبعض المؤشرات التي جمعت البيانات بشأنها للمرة الأولى في عام 2025، تكون القيمة المجمّعة بمثابة قيمة المتابعة لأغراض الإبلاغ عن القيم الفعلية وتُحدد أيضا خط الأساس للسنوات المقبلة.